ثم ان قول المصنف حملا الخ يفيد ان علة بناء المضارع المتصل
بنون النسوة حمله على الماضي المتصل بها وقد سبقه
بهذا التعليل ابن مالك واورد عليه ان هذا التعليل يقتضي
ان الماضي انما بني لاتصاله بالنون المذكورة وليس كذلك
لان الماضي مبني مطلقا اتصلت به النون او لا فان كان
تعليلا لخصوص البنا على السكون فغير محتاج اليه لانه
جاء على الاصل فلا يعلل على انا لو سلمنا انه يعلل فلا يتاتى
هذا التعليل الا ان قلنا ان الماضي مع ضمير الرفع المتحرك
مبني على السكون وليس كذلك بل مبني على فتح مقدر
كما قد سمعت فكان الاولى حذف هذا التعليل ويعلل
البنا بضعف الشبه كما قلناه وقد ذهب جمع منهم
ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة الى اعراب المضارع
مع نون النسوة لبقاء موجب الاعراب فيه فهو مقدر
في الحرف الذي كان فيه ظاهرا فانه يكون مبنيا
وعلة بنائه تركيبه مع النون المذكورة تركيب خمسة عشر
وامتزاجه بها قال الرضي فان قيل لما امتزجا فهلا
اعربت الكلمة على النون كما يعرب الاسم الممتزج بالتنوين
على ما قبله قلت لان الاسم اصل في الاعراب والفعل
فرع فحوفظ على اعراب الاسم بحسب الامكان دون الفعل
خصوصا والنون من خواص الافعال فضعفت مشابهة
الاسم فلم تباشره اي في اللفظ بل فصل بينها فاصل
ملفوظ به او في التقدير بان فصل بينهما فاصل مقدر
كان معربا على الاصح وذلك لانتفاء علة البنا وهو
تركيبه مع النون تركيب خمسة عشر ومقابل الاصح انه معرب
مطلقا اي باشرته النون ام لا وذهب قوم منهم الاخفش

الى

الى بنائه مطلقا ونقله الرضي عن الجمهور وقيل ما اتصلت به
النون مطلقا لا معرب ولا مبني كما تقدم ذلك لتبلون
ولتبلوان ولتبلين فان هذه الامثلة مرفوعة بالنون المحذوفة وقد
استوالى الامثال واعراب الفعل مع نون التوكيد هنا لانها لم
تباشره اذ قد فصل بينها وبينه بفاصل ملفوظ به وهو
واو الجماعة في الاول والف الاثنين في الثاني والياء في الثالث
ولا تتبعان فاما ترين هذان المثالان فيهما الفعل معرب
لفظا ايضا لان النون لم تباشره في الاول لفصل بالف الاثنين
فهو مجزوم بحذف النون والالف فاصل والمثال الثاني فصل
فيه ياء الضمير فهو مجزوم بحذف النون ايضا وقد تقدم تصريف
هذه الامثلة مستوفى ولم يذكر المصنف ما فصل بينه وبين
النون فاصل مقدر ومثاله قوله تعالى ولا يصدنك فانه معرب
مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وقد فصل
بين الفعل ونون التوكيد واو الجماعة فانها حذفت لالتقاء السا كنين
فليست ملفوظة لكنها مقدرة ان يقبل مفعول ان
في تاويل مصدر خبر علامة اي علامة الامر وان بدل
عطف على ان يقبل اي والدلالة فهو في تاويل مصدر واخذ
منه ان علامة فعل الامر مركبة من امرين متى انتفيا او واحد
منها فليس فعل الامر كما اشار لذلك المصنف ثم معنى دلالته
على الطلب ان يكون الفعل موضوعا لها وان استعمل في غيرها
كالاباحة ثم لا بد ان تكون الدلالة بنفس الصيغة نحو اضرب
فخرج ما دل على الطلب لا بالصيغة بل من اللام نحو لينفق
ذو سعة فان الدلالة على الطلب مستفادة من لام الامر
ان كلف صحيح صحيح الاجزاء ولم تباشره نون التوكيد
ولم يتصل به واو جمع او الف اثنين او ياء مخاطبة فان باشرته

Copyright © King Saud University